

## تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية خلال الفترة

(٢٠٠٠-٢٠١٧)

أرفق محمد مسعد شرهان  
كلية العلوم الإدارية والحاسبات - رداع جامعة البيضاء  
[Email:arfek40@gmail.com](mailto:arfek40@gmail.com)

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.60>

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القطاع المصرفي، وتوضيح أهم مقاييس حجم النشاط المصرفي في البنوك اليمنية، وكذلك دراسة تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية بشقيها: التقليدي والإسلامي، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وأيضاً دراسة واقع هذا النشاط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧).

وقد استخدمت الدراسة المنهجية الوصفية، مستندة إلى البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة؛ للتعرف على خصائص النشاط المصرفي التجاري في اليمن.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: هناك تطور في القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) من حيث رأس المال المصرح به.

كما أن إجمالي الموجودات والودائع والتمويلات المصرفية في البنوك اليمنية بشقيها: الإسلامي والتقليدي؛ قد تطورت بشكل إيجابي باستثناء الأربعة أعوام الأخيرة من هذه الفترة، وذلك يعود إلى التراجع الحاد في أسعار النفط، وضعف الاستثمارات الأجنبية نتيجة التوترات السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة اليمنية.

فضلاً عن ذلك، فقد تعرض النشاط المصرفي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، إلى اهتزازات اقتصادية كبيرة، نتيجة الأوضاع الأخيرة التي شهدتها اليمن خلال هذه الفترة؛ لأن النشاط المصرفي يعد من أكثر القطاعات تأثراً بالنشاط الاقتصادي إيجاباً وسلباً، وكذلك بالوضع السياسي والأمني، وتطور نشاط البنوك مرهون بالانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، والعكس صحيح.

## المحور الأول: الإطار العام للدراسة

### أولاً: المقدمة:

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال والعولمة، وزيادة عدد الفروع والمتعاملين، وحجم المعاملات البنكية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية خاصة بين البنوك التقليدية والإسلامية. وتلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على نشاط البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقترضات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

وإذا كان ما سبق ينطبق على مختلف بلدان العالم، فإن اليمن شأنها شأن بقية دول العالم تلعب البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي فيها دوراً مهماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إن لم يكن ذلك الدور أكبر لما تعانيه اليمن من شحة في الموارد اللازمة لتمويل التنمية، وبالتالي تصبح عملية حشد الطاقات المالية للتنمية ذات أهمية قصوى، ولن يأتي مثل ذلك الدور إلا من خلال إتباع سياسات مالية ناجحة تستطيع من خلالها البنوك تطوير النشاط المصرفي لها وتوظيفها التوظيف الأمثل لكي تؤدي الهدف الذي من أجله تم رسم مثل تلك السياسات.

كما إن وجود نظام مصرفي موحد وفاعل في كل مناطق اليمن يمثل مصلحة وطنية عليا لكل مواطن يمني، ويعد ضرورة ملحة لاستعادة السيطرة على السياسات النقدية والمصرفية والتأثير الايجابي على مؤشرات السيولة النقدية وسعر الصرف ومعدل التضخم، وفتح الاعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الأساسية والوقود، وصرف مرتبات موظفي الدولة بانتظام من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في البلاد. لكن للأسف، بات القطاع المصرفي مكبلاً بالكثير من القيود والتحديات المستجدة أبرزها انقسام السلطة النقدية، وأزمة السيولة النقدية الخانقة التي تركت 65% من إجمالي أصول البنوك خارج سيطرتها وحرمت المودعين من سحب

ودائعهم المودعة قبل عام 2016 وظهرت أزمة ثقة واسعة النطاق بين المودعين والبنوك، وبين البنوك والبنك المركزي، وبين النظام المصرفي اليمني والنظام المالي الدولي ناهيك عن صعوبة نقل العملات وإجراء التحويلات داخل اليمن وخارجه. وبالنتيجة، أصبح القطاع المصرفي يكافح من أجل البقاء ويعيش على أمل توصل أطراف الصراع لتسوية اقتصادية تعيد اللحمة للسلطة النقدية لتمارس مهامها بحيادية واستقلالية تامة في كافة مناطق البلاد وتبث روح الحياة للنظام المصرفي وتفتح قنوات تواصله مع النظام المالي العالمي، وقصد الوقوف على تطور النشاط المصرفي وواقعه في البنوك اليمنية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ بشكل عام وتحديد دوره، وما هي العوامل المؤثرة عليه سلباً وإيجاباً وذلك حتى نتفاد السلبات ونثمن الإيجابيات ونحدد مواطن الخلل على المستوى النقدي.

وستعتمد الدراسة الطريقة العلمية في بحث المشكلة المشار إليها، هذه الطريقة والتي تجمع بين أسلوب الاستنباط (الإطار النظري لتحليل المشكلة نظرياً)، وأسلوب الاستقراء (التعرف على مشكلة الدراسة بطرفيها، في القطاع المصرفي اليمني ونشاطه، اعتماداً على البيانات الإحصائية التاريخية المتاحة)، ولذا فقد اعتمدت الدراسة منهجية وصفية تحليلية تتعلق بوصف وتحليل النسب المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومقارنتها.

ولأهمية هذا الموضوع تسعى هذه الدراسة لتقديم معلومات أساسية متنوعة عن النشاط المصرفي للبنوك اليمنية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٧) من خلال عدة محاور، فالأول يتناول الإطار العام للدراسة، والثاني مفهوم حجم القطاع المصرفي وأهم مقاييس حجم النشاط المصرفي، أما الثالث سيستعرض هيكل القطاع المصرفي اليمني، وتطور حجم النشاط المصرفي (الموجودات، الودائع، التمويلات)، في البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. ويتناول المحور الرابع واقع النشاط المصرفي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وستختتم الدراسة، بالاستنتاجات والتوصيات.

**ثانياً: عرض الدراسات والبحوث السابقة:**

وتوصلت الدراسة الى ان هناك تواضع في دور البنوك في التنمية الاقتصادية وذلك ان اليمن بلد نام بحاجة الى مزيد من الاستثمارات وخاصة في البنية الاساسية وفي القطاع الاقتصادي الحقيقي مثل الصناعة والزراعة والكهرباء والمياه.

٥-دراسة عثمان(٢٠٠٩) الموسومة بـ إدارة الموجودات والمطلوبات لدي المصارف التقليدية والإسلامية.

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدي إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتماداً على المصادر الثانوية وتحليل القوائم المالية للمصارف، ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي وتحليل معاملات الارتباط والانحدار.

فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين المصارف التقليدية والإسلامية ودرجة المخاطرة لدى المصارف الإسلامية ضعيفة مقارنة بالمصارف التقليدية.

٦-دراسة حسين(٢٠١١) " الموسومة بـ" دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي.

هدفت الدراسة الى التعرف على المصارف الإسلامية بشكل عام ودورها في عملية تطوير القطاع المصرفي وأثره على الاقتصاد ككل، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات لمصرفين العراق الإسلامي وبنك ابو ظبي الإسلامي. وتوصلت الى ان المصارف الإسلامية واجهت تحدياً كبيراً من قبل المصارف التجارية

٧-دراسة شرهان(٢٠١٧) الموسومة بـ"تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي. وقد وضعت الدراسة تصوراً نظرياً لشرح تلك المشكلة، واستخدمت منهجية وصفية،

يمكن إيجاز نتائج الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة، على النحو الآتي:

١-دراسة حيدر (٢٠٠٠) الموسومة ب: النظام المصرفي في اليمن-الوضع الراهن وتحدي العولمة

هدفت الدراسة إلى استعراض الوضع الكلي للنظام المصرفي للبنوك قيد الدراسة، وتقييم أداء ونشاط هذه البنوك من حيث مدى مساهمتها في التمويل الاستثماري وتحديات العولمة. واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصل الباحث إلى ان هناك تماثلاً في النشاط المصرفي لكل بنوك القطاع العام التجاري، والبنوك التجارية المشتركة.

٢-دراسة محمد(٢٠٠٥) الموسومة بـ التحليل المالي للقوائم المالية وتطورها في البنوك التجارية.

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم العوامل المؤثر في تطور الموارد المالية للبنوك، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستطلاعي، توصلت الدراسة الى ان العوامل المالية المرتبطة في البنوك لها تأثير في تطور البنوك التجارية.

٣-دراسة إبن سفاع (٢٠٠٨) الموسومة بـ " تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL

هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج CAMEL على اعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني، إضافة إلى تحديد جوانب القوة والضعف في بعض المجالات للأداء البنكي وقد اعتمد الباحث في دراسته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك والتي تغطي تلك الفترة الزمنية ومن بين النتائج التي خلص إليها يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياساً بما هو متاح لديها من إمكانيات.

٤-دراسة فرحان، الطوقي (٢٠٠٨) الموسومة بـ واقع القطاع المصرفي وفرص الاستثمار المتاحة امامه.

هدفت الدراسة الى معرفة التطورات المصرفية وخاصة مسألة اصلاح اوضاع القطاع المصرفي، واستخدم الباحثان المنهج الكمي والوصفي فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها.

وتتناولها البحوث السابقة بالدراسة على الأقل، وستتولى الدراسة، محاولة بحث تلك الفجوة. **خامساً أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة الأساسية، في تحقيق الأهداف الآتية تباعاً:

١- التعرف على مفهوم القطاع المصرفي، وتوضيح أهم مقاييس حجم النشاط المصرفي في البنوك اليمنية.

٢- دراسة تطور حجم النشاط المصرفي (الموجودات، الودائع، التمويلات)، في البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤؟

٣- التعرف على واقع النشاط المصرفي في اليمن خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؟

### المحور الثاني: مفهوم حجم القطاع المصرفي وأهم مقاييس حجم النشاط المصرفي:

يمكن قياس حجم النشاط المصرفي للقطاع المصرفي التجاري من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي للبلد، أو قياس حجم نشاط المصرف في القطاع المصرفي من خلال ميزانية المصرف، باعتبارها المؤشرات الأساسية لأداء القطاع المصرفي. والاهتمام بالقطاع المصرفي يساهم في تدعيم برامج الادخار والاستثمار، والارتباط بالأنشطة المصرفية المحلية والعربية، والإقليمية والدولية، والتوسع في الخدمات التسويقية التي تساهم في التطور الاقتصادي، وترقي العمل المصرفي. (هندي، ٢٠٠٠: ٣٦). كما أنه يوفر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكفيلة بتقويم النظام المصرفي والمالي ضمن إستراتيجية متكاملة تعمل على تحقيق معدلات مرتفعة من الإيداع والاستثمار والنمو الاقتصادي، ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار (الشميري، ٢٠٠٨: ٤٠) وبناء على ذلك، سيتم تناول أهم مقاييس حجم النشاط المصرفي على مستوى القطاع المصرفي، وعلى مستوى المصرف على النحو الآتي:

١- قياس حجم القطاع المصرفي التجاري: يمكن توضيح أهم مؤشرات قياس حجم القطاع المصرفي التجاري على جانب الموجودات والمطلوبات تباعاً. (١) مؤشرات قياس حجم القطاع المصرفي التجاري على جانب الموجودات:

وتم استخدام منهجية سببية وفقاً لأسلوب التكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة، إلى، أن هناك علاقة تكامل مشترك إيجابية بين التمويل المصرفي للمنشآت الصغيرة والأصغر (المتغير التفسيري)، وكل من حجم الموجودات والودائع في المصارف التجارية التي تمنح التمويل لتلك المنشآت.

والملاحظ على الدراسات والبحوث التي تم عرضها، أن اياً منها لم تبحث دراسة تطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية بشقيها التقليدي والإسلامي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ من جانب، وواقع هذا النشاط خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ من جانب آخر. وهو ما تتركز عليه الدراسة الحالية.

### ثالثاً: مشكلة الدراسة:

١- ماهي مقاييس حجم النشاط المصرفي في البنوك اليمنية؟

٢- هل يوجد تطور في حجم النشاط المصرفي (الموجودات، الودائع، التمويلات)، في البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤؟

٣- ما واقع النشاط المصرفي اليمني خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؟

### رابعاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

١- يمكن للدراسة من خلال النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة يمكننا القول أن هذه الدراسة ستفتح مجالاً جديداً وحيوياً أمام الباحثين في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، وهو مجال تنمية وتطوير القطاع المصرفي وتنويع أنشطته وخدماته، وكذلك حول السياسات والسبل التي يمكن للمصارف التقليدية وكذلك المصارف الإسلامية، اتباعها لتنمية أسواق خدماتها المالية والمصرفية، بما في ذلك، تنمية مصادر مواردها المالية.

٢- تبحث الدراسة في تطور حجم النشاط المصرفي، (الموجودات، الودائع، التمويلات)، خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤ وكذلك واقع هذا النشاط خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٧. انطلاقاً من أن تطور النشاط المصرفي، يمكن أن يؤدي إلى تنمية السوق المصرفية كماً وكيفاً، وهي فجوة لم

- تتمثل أهم مؤشرات قياس حجم القطاع المصرفي التجاري على جانب الموجودات في الآتي:
- أ- نسبة موجودات القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):  
ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع وزن القطاع المصرفي من حجم النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح حالة انخفاضها، كما تشير أيضاً إلى ارتفاع تأثير القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي.
- ب- نسبة التمويلات المصرفية إلى (GDP):  
ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع حجم القطاع المصرفي، فضلاً عن ارتفاع تأثيره في هذا النشاط من حجم النشاط الاقتصادي عبر منح التمويل المصرفي للوحدات الاقتصادية، كمنتجين، ومستهلكين، والعكس صحيح أيضاً في حالة انخفاضها.
- ج- نسبة التمويلات المصرفية للقطاع الخاص إلى (GDP):  
ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع إسهام القطاع المصرفي التجاري في النشاط الاقتصادي (الخاص)، ممثلاً بالناتج المحلي الذي يولده القطاع الخاص عبر تمويله للإستثمار الخاص من رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل للشركات والمنشآت، وترتفع أهمية إسهام القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في حالة ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية طويلة الأجل (للإستثمار الخاص في رأس المال الثابت).
- (٢) أهم مؤشرات قياس حجم النشاط المصرفي على جانب المطلوبات:
- من أهم مؤشرات قياس حجم النشاط المصرفي، وأهميته في إقتصاد بلد ما على جانب المطلوبات، المؤشرات الآتية:
- أ- نسبة إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:  
يُستدل من ارتفاع هذه النسبة، على عدد من الخصائص، لعل أهمها ما يأتي:
- ارتفاع مستوى توجه الجمهور للإيداع لدى المصارف.
- ارتفاع نسبة المدخرات التي تودع لمصارف، لاسيما إذا ارتفعت نسبة ودائع الإيداع والأجل.
- ب- نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى (GDP)  
يُستدل أن ارتفاع هذه النسبة، إلى ارتفاع مستوى هامش الحرية التي منحها السلطة النقدية للمصارف بالتعامل بالصراف الأجنبي، كما تدل على ارتفاع مستوى اعتماد إقتصاد البلد على الخارج في معاملته التجارية، فضلاً عن ارتفاع درجة هروب الجمهور من العملة الوطنية.
- ٢- قياس حجم المصرف ونشاطه:  
يمكن قياس حجم مصرف ما ونشاطه من القطاع المصرفي بإستخدام عدد من المؤشرات على جانبي الموجودات والمطلوبات، ومن ذلك ما يأتي:
- (١) مؤشرات قياس حجم المصرف على جانب الموجودات:  
لعل من أهم المؤشرات ما يلي:
- أ- نسبة موجودات المصرف إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري:  
إذ ارتفاع هذه النسبة يُشير إلى ارتفاع حصة المصرف السوقية من النشاط المصرفي التجاري، والعكس صحيح في حالة انخفاضها.
- ب- نسبة التمويل الذي يمنحها المصرف إلى إجمالي التمويلات المصرفية للقطاع المصرفي:  
ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع حصة محفظة التمويل في المصرف من إجمالي محفظة التمويلات للقطاع المصرفي، ويدل ذلك على ارتفاع إسهام المصرف المعني في منح التمويل للنشاط الاقتصادي.
- ج- نسبة التمويل المصرفي طويلة الأجل إلى إجمالي التمويلات المصرفية للقطاع المصرفي:  
إذ يُشير ارتفاع هذه النسبة إلى توجه المصرف نحو تمويل الإستثمار الخاص في (تمويل رأس المال الثابت في الشركات والمؤسسات الإنتاجية)، والعكس إذا ارتفعت نسبة تمويل المصرف قصيرة الأجل إلى إجمالي التمويلات في القطاع المصرفي، فهذا يُشير إلى تفضيل المصرف منح التمويل قصيرة الأجل، وربما ارتفاع مخاطر هذا الإئتمان، وعدم تفضيل المصرف لهذا الإئتمان.

عربية وغير عربية، وخمسة مصارف إسلامية ذات ملكية خاصة وطنية في معظمها، (البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، هيكل القطاع المصرفي، ٢٠١٥). وقد تأسس من ذلك العدد خمسة مصارف بعد عام ٢٠٠٠، ومن جانب آخر، ارتفع رأس المال المصرفي بنسبة بلغت نحو ٤١٢,٥٥% خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٤. (استناداً إلى جدول ١). ويمكن توضيح أهم خصائص هيكل القطاع المصرفي اليمني، من خلال أربعة فئات من المصارف، وهي المصارف العامة، والمصارف التقليدية المشتركة في الملكية، وفروع المصارف الأجنبية، والمصارف الإسلامية، وتوضيح توزع رأس المال المصرفي فيما بينها، والتركز المصرفي وفقاً لنسبة رأس المال، وعدد فروع المصارف، وسيتم توضيح أهم الخدمات المصرفية المتاحة في القطاع المصرفي التجاري.

١- هيكل القطاع المصرفي التجاري بحسب الملكية وطبيعة المصارف:

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في اليمن، ١٩ مصرفاً في ٢٠١٤، منها خمسة مصارف هي (بنك اليمن والخليج، بنك اليمن والبحرين، بنك قطر الوطني، بنك الأمل، بنك الكريمي) أنشئت بعد عام ٢٠٠٠. واستناداً إلى جدول ١، يمكن عرض عدداً من الخصائص المؤثرة على هيكل القطاع المصرفي بحسب الملكية وطبيعة ممارسة النشاط، على النحو الآتي:

(١) ارتفعت نسبة رأس المال للمصارف العامة من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي التجاري من ٩,١٣%، إلى ١٥,١٧%، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، ولم تحقق زيادة في رأس مالها بين العامين ذاتها، سوى بنحو ١٦,٦٤%.

(٢) ارتفعت حصة فئة المصارف التقليدية المشتركة الملكية (عامة، خاصة، وطنية، خاصة أجنبية) في رأس مال القطاع المصرفي، من ٢٤,٥٨% إلى ٣٢,١٤% بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١٤، وبنسبة زيادة في رأس مالها بلغت نحو ٥٧٠,١٧% بين العامين ذاتها.

د- نسبة التمويل المصرفي لقطاع معين إلى إجمالي التمويل في القطاع المصرفي:

ويشير ارتفاع هذه النسبة، إلى توجه المصرف نحو منح تمويلات أكبر لهذا القطاع، والذي يمكن أن يكون قطاع المشاريع والمنشآت الصغيرة، أو غيره.

(٢) مؤشرات قياس حجم المصرف من جانب المطلوبات لعل من أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

أ- نسبة الودائع لدى المصرف إلى إجمالي الودائع لدى المصرف: ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع حصة المصرف السوقية من إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي، ومن ثم ارتفاع مستوى تنافسيته في جذب المودعين والودائع، فضلاً عن ارتفاع تنافسيته في السوق المصرفي الناجحة عن ارتفاع قدرته المالية.

ب- نسبة ودائع القطاع الخاص لدى المصرف إلى إجمالي الودائع لدى المصرف: ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع قدرة المصارف وتنافسيته في جذب ودائع القطاع الخاص.

ج- نسبة الودائع الأجل، والإدخار لدى المصرف إلى إجمالي الودائع لدى المصرف:

ويشير ارتفاع هذه النسبة، إلى اهتمام إدارة المصرف بجذب الودائع طويلة الأجل مما يمنحه قدرة تنافسية أكبر إلى منح القروض، أو التمويلات طويلة الأجل. (شهران، ٢٠١٧: ٢٦)

**المحور الثالث: هيكل القطاع المصرفي اليمني وتطور النشاط المصرفي في البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي.**

يحتوي هذا المحور في فرعه الأول عرضاً مركزاً لإطار القطاع المصرفي التجاري، وتطور حجم القطاع المصرفي التجاري من خلال الموجودات والتمويل والودائع المصرفية، وذلك في أربعة فروع متتابعة.

**أولاً: هيكل القطاع المصرفي التجاري وتصنيف الخدمات المصرفية:**

يتكون هيكل القطاع المصرفي التجاري من ١٩ مصرفاً، تتوزع على ثلاثة مصارف تقليدية عامة، وستة مصارف ذات ملكية مختلطة أو مشتركة (حكومية وخاصة وطنية وأجنبية)، وخمسة مصارف تمثل فروعاً لمصارف خارجية

جدول ١: رأس المال المصرفي وتوزعه النسبي بين فئات المصارف العاملة في اليمن						
الزيادة بين العامي (%)	الزيادة في رأس المال	توزع نسبي		رأس المال (م . ريال)		فئة المصارف
		٢٠١٤	٢٠٠٤	٢٠١٤	٢٠٠٤	
٧٥٢,٢٩	١٩,٥٠٧	١٥,١٧	٩,١٣	٢٢,١٠٠	٢,٥٩٣	المصارف العامة
٥٧٠,١٧	٣٩,٨٢١	٣٢,١٤	٢٤,٥٨	٤٦٨٠٥	٦,٩٨٤	المصارف التقليدية المشتركة*
١٩٢,٥٣	٢٠,٤٣٥	٢١,٣٢	٣٧,٣٥	٣١,٠٤٩	١٠,٦١٤	فروع المصارف الأجنبية
٤٥٥,٥٢	٣٧,٤٦٢	٣١,٣٧	٢٨,٩٤	٤٥,٦٨٦	٨,٢٢٤	المصارف الإسلامية
٤١٢,٥٥	١١٧,٢٢٥	١٠٠	١٠٠	١٤٥,٦٤٠	٢٨,٤١٥	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، صنعاء ٢٠١٥ (\*) هي مصارف ذات ملكية مشتركة، عامة وخاصة وطنية وأجنبية.

ومن جانب آخر، ارتفع عدد فروع فئة المصارف العامة في المحافظات اليمنية، من ٥٦ فرعاً، إلى ٧٩ فرعاً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، ويبلغ عدد فروع بنك التسليف التعاوني الزراعي المنشأة بين العامين ذاتها، ١٧ فرعاً، وستة فروع للبنك الأهلي اليمني.

أما بنك الإسكان الذي تم إنشائه في ١٩٧٧، فلم يعد يمثل نشاطه أهمية في السوق المصرفي، لا من حيث الفروع، ولا من حيث رأس المال.

ويشار إلى أن نحو ٦٤,١٠% من رأس مال هذه المصارف، تعود لمصرفين فقط، هما البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي يعد أقدم مصرف تجاري في اليمن (تأسس في ١٩٦٢) وبنك اليمن الدولي (البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، هيكل القطاع المصرفي، ٢٠١٥).

وارتفع عدد الفروع العاملة في محافظات اليمن بين العامين ذاتها، بنحو ٥٢ فرعاً، تمثل ٤٤,٨٢% من الزيادة في عدد فروع المصارف كافة.

جدول ٢: عدد فروع المصارف في اليمن وتوزعها النسبي والزيادة بحسب فئة المصارف					
الزيادة لكل فئة (%)	توزع نسبي		عدد الفروع		فئة المصارف
	٢٠١٤	٢٠٠٤	٢٠١٤	٢٠٠٤	
٤١,٠٧	٢٨,٦٢	٣٥,٠٠	٧٩	٥٦	المصارف العامة
٩١,٢٣	٣٩,٥٠	٣٥,٦٢	١٠٩	٥٧	المصارف التقليدية المشتركة
٢٦,٦٧	٦,٨٨	٩,٣٨	١٩	١٥	فروع المصارف الأجنبية
١١٥,٦٣	٢٥,٠٠	٢٠,٠٠	٦٩	٣٢	المصارف الإسلامية
٧٢,٥	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٢٧٦	١٦٠	الإجمالي

إعداد الباحث استناداً إلى: البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، صنعاء ٢٠١٥.

هذه الفئة من المصارف، سوى بأربعة فروع فقط بين العامين ذاتها، لتركز نشاطها في المدن الرئيسية وهو نشاط موجة غالباً، لخدمات فروع هذه الفئة من المصارف، من نحو ٣٢ فرعاً، إلى ٦٩ فرعاً بين العامين نفسها.

(٥) ومن ذلك، ارتفع رأس مال القطاع المصرفي اليمني بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، بنحو ٤١٢,٥٥%، وارتفع حجم رأس المال المصرفي، من نحو ٩٨,٩٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤، إلى ١,٨٩% في ٢٠١٤ (استناداً إلى جدول ٣). وذلك بسبب التشريعات الصادرة من البنك المركزي اليمني (قرار البنك رقم ١٢ لسنة

(٣) كانت فروع المصارف الأجنبية العاملة في اليمن، تحوز على ٣٧,٣٥% من رأس المال للقطاع المصرفي التجاري في ٢٠٠٤، وانخفضت إلى ٢١,٣٢% في ٢٠١٤. ولم يرتفع عدد فروع الشركات العاملة في التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً. ويُشار إلى أنها لا توجد فروع كبيرة من حيث رأس المال بين المصارف الأجنبية.

(٤) ارتفعت حصة فئة المصارف الإسلامية في رأس مال القطاع المصرفي، من نحو ٢٨,٩٤% في ٢٠٠٤، إلى ٣١,٣٧% بين ٢٠٠٤-٢٠١٤، وحققت نسبة زيادة في رأس المال بلغت نحو ٤٥٥,٥٢% بين العامين ذاتها. وقد ارتفع عدد

عبر الفروع المنتشرة في المحافظات، إذ تحوز أربعة مصارف فقط (التسليف، اليمني، اليمن الدولي، التضامن)، على ١٣٦ فرعاً تمثل نحو ٤٩,٢٨% من إجمالي عدد فروع المصارف من ناحية أخرى (البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، هيكل القطاع المصرفي، ٢٠١٥).

**ثانياً: حجم الموجودات في القطاع المصرفي التجاري في الاقتصاد اليمني:**

يعد الناتج المحلي الإجمالي، أهم متغير اقتصادي كلي يتم ترجيح أو نسبة حجم أي قطاع اقتصادي إليه. ولذا، سيتم في هذا الفرع توضيح حجم الموجودات المصرفية في النشاط المصرفي من خلال مؤشرين هما، نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ومرونة نمو الموجودات المصرفية (معدل النمو في الموجودات/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) بوصفها مؤشراً على درجة نمو الموجودات المصرفية استجابة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وسيتم في إطار ذلك، توضيح التطور الكمي في الموجودات المصرفية من خلال معدل النمو السنوي، فضلاً عن توضيح توزعها النسبي بين المصارف التقليدية والإسلامية. وذلك في الفرعين الآتيين.

١- حجم الموجودات المصرفية وتطورها:  
اتجهت نسبة موجودات القطاع المصرفي التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نحو الإرتفاع خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤ بشكل عام، على الرغم من أنها كانت تنخفض في بعض السنوات. فقد ارتفعت هذه النسبة، من نحو ١٧,١٠% في ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٥,٥% في ٢٠٠٧، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو ٤٧,٨٧% للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٠، (استناداً إلى جدول ٣)، وبمرونة نمو سنوية استجابة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، تأرجحت بين درجة قدرها ٠,٥ في ٢٠٠٥ لانخفاض معدل نمو الموجودات في هذا العام، و ٢,٢ خلال المدة ذاتها. وارتفعت نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ٢٥,٤٠% إلى ٣٦,٥% بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو ١٣,٦٥%، على الرغم من أن معدل النمو السنوي للموجودات كان سالباً (٨,٧%-)، في ٢٠١١.

٢٠٠٤) أن يبلغ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لأي بنك يعمل في الجمهورية اليمنية مع نهاية عام ٢٠٠٧ (ستة مليارات ريال) والذي ألزم البنوك بشقيها التقليدي والإسلامي برفع حجم رأسمالها.

ومن جانب آخر، ارتفع عدد فروع المصارف المنتشرة في المحافظات اليمنية، بنحو ١١٦ فرعاً، بين العامين ذاتها.

(٦) تهيمن ثلاثة مصارف، منها تقليدية (البنك اليمني للإنشاء والتعمير، بنك اليمن الدولي)، وإسلامية منها (بنك التضامن الإسلامي)، على نحو ٣٤,٣٣% من رأس مال القطاع المصرفي التجاري، وعلى نحو ٣٠,٧٩% من فروع المصارف التجارية كافة، بناءً على بيانات ٢٠١٤.

وفي الوقت ذاته، لا تحوز ثلاثة مصارف صغيرة (بنك الأمل، بنك اليمن والخليج، بنك الإسكان)، سوى على ٢,٣٤% من رأس مال القطاع المصرفي التجاري، ونحو ٢١ فرعاً، منها ١٨ فرعاً تعود لبنك الأمل للتمويل الأصغر (البنك المركزي اليمني، هيكل القطاع المصرفي، ٢٠١٥).

والملاحظ أيضاً، أن المصارف متوسطة الحجم من حيث رأس المال (نطاق رأس مال كلاً منها، يتراوح بين ملياري ريال، إلى أقل من ٦ مليار ريال) (\*\*). تحوز على نحو ٦٣,٣٣% من رأس مال القطاع المصرفي التجاري، وعلى نحو ١٧٠ فرعاً تعمل في المحافظات اليمنية تمثل ما نسبته ٦١,٥٩% من إجمالي عدد فروع المصارف في ٢٠١٤. ويتم الإشارة هنا، إلى أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي، بأنها بلغت ٤,٩٩% في ٢٠٠٤، وارتفعت قليلاً إلى ٥,٣٣% في ٢٠١٤، وأن هذه النسبة لم تصل حتى إلى النسبة المعيارية البالغة ١٢,٥%. وفق معيار بازل ٣.

وبناء على التحليل السابق، يمكن القول، أنه يوجد تركيز مصرفي متوسط من حيث رأس المال المصرفي بين المصارف (هيمنة ثلاثة مصارف على أكبر من ثلث رأس مال القطاع المصرفي) من ناحية، ويوجد تركيز سوقي مصرفي من حيث انتشار الخدمات المصرفية

(\*\*) هذا تصنيف مؤقت من الباحث وضع لتوجيه وصف هيكل القطاع المصرفي.



والملاحظ أن مرونة نمو الموجودات، بلغت أعلى قيمة لها في ٢٠١٢، بنحو ٨,٢٠%، ويشير ذلك، إلى النمو الكبير في الموجودات ذلك العام. الذي تم نهاية ٢٠١١، وبدأ بتنفيذه بداية ٢٠١٢.

جدول ٣: الموجودات المصرفية ومعدل نموها السنوي ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ومرونة نموها السنوي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٠٠

السنوات	الموجودات (م. ريال)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (م. ريال)	الموجودات/الناتج المحلي الاجمالي	مرونة النمو في الموجودات
٢٠٠٠	٢٩٨,٨٧٠	-	١,٧٤٢,١٣٩	١٧,١٠	-
٢٠٠١	٣٥٥,٥٣٧	١٨,٩٠	١,٨٩٥,٩٤٥	١٨,٧٠	٢,٣٠
٢٠٠٢	٤٤١,٩٤٤,٨	٢٤,٣٠	٢,١٥٠,٨٩٥	٢٠,٥٠	١,٨٠
٢٠٠٣	٥٣٩,٥٤٤,٦	٢٢,١٠	٢,٤٨٦,٧٣٢	٢١,٧٠	١,٤٠
٢٠٠٤	٦٦٠,٢٥٥,٤	٢٢,٤٠	٢,٨٨٥,٥٨٠	٢٢,٩٠	١,٤٠
٢٠٠٥	٧٥٣,٦٧٠,٣	١٤,١٠	٣,٦٤٦,٥٥٧	٢٠,٧٠	٠,٥٠
٢٠٠٦	١,٠٠٦,١٧٤	٣٣,٥٠	٤,٤٩٥,١٧٩	٢٢,٤٠	١,٤٠
٢٠٠٧	١,٣٠٠,٤١٠,٣	٢٩,٢٠	٥,٠٩٩,٩٠٥	٢٥,٥٠	٢,٢٠
٢٠٠٨	١,٥٤٤,٩٦١,٦	١٨,٨٠	٦,٠٧٢,٢٧٢	٢٥,٤٠	١,٠٠
٢٠٠٩	١,٦٧٦,٥٤١,٦	٨,٥٠	٥,٧٧٢,٩١٥	٢٩,٠٠	-١,٧٠
٢٠١٠	١,٩٣٣,٧٩٤,٩	١٥,٣٠	٦,٧٨٦,٨١٤	٢٨,٥٠	٠,٩٠
٢٠١١	١,٧٦٥,٨٢٧,٩	-٨,٧٠	٦,٦٤٤,٦٦٠	٢٦,٦٠	٤,١٠
٢٠١٢	٢,٢٧٦,١٣٤,٥	٢٨,٩٠	٦,٨٧٥,٢٥٣	٣٣,١٠	٨,٢٠
٢٠١٣	٢,٧٧٦,٠٧٢,١	٢٢,٠٠	٧,٧٠١,٢٧٧	٣٦,١٠	١,٨٠
٢٠١٤	٢,٨١٠,٠٠١,٨	١,٢٠	٧,٧٠١,٢٧٧(*)	٣٦,٥٠	٠,٠٠

المصدر: إستناداً إلى: البنك المركزي اليمني، "التطورات النقدية والمصرفية" (الاعداد: العدد ٦-مجلد ٤، ٢٠٠٤، العدد ٢-مجلد ٩، ٢٠٠٩، العدد ١١-مجلد ١٤، ٢٠١٤)، صنعاء - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء" ٢٠١٣، ٢٠٠٩، صنعاء. (\*) تم تقديرها من الباحث بوضعها كما هي في ٢٠١٣.

ومع ذلك، يُشير جدول ٣، إلى وجود تباين في معدل النمو السنوي في الموجودات المصرفية خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٠٠، إذ بلغ ذروته ٣٣,٥٠% في ٢٠٠٦، وكان سالباً في ٢٠١١، وبلغ أدنى معدل نمو إيجابي في ٢٠١٤ بنحو ١,٢%، ويعود ذلك، على ما يبدو، إلى عودة تفاقم الأزمة السياسية من جديد، والتي اتجهت نحو حرب مسلحة. ويمكن أن يُستدل مما سبق، أن النشاط المصرفي، من أكثر القطاعات تأثراً بتطور النشاط الاقتصادي إيجابياً أو سلباً وكذلك بالوضع السياسي والأمني، وأن الموجودات المصرفية، تنتعش حينما يحدث إنتعاش اقتصادي وإرتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو.

٢-توزع الموجودات بين المصارف التقليدية والإسلامية: أتجهت نسبة موجودات المصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي، وعلى ما يبدو، إلى عودة تفاقم الأزمة السياسية من جديد، والتي اتجهت نحو حرب مسلحة. ويمكن أن يُستدل مما سبق، أن النشاط المصرفي، من أكثر القطاعات تأثراً بتطور النشاط الاقتصادي إيجابياً أو سلباً وكذلك بالوضع السياسي والأمني، وأن الموجودات المصرفية، تنتعش حينما يحدث إنتعاش اقتصادي وإرتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو.

على الرغم من أن معدل نموها السنوي كان سالباً (٨,١%) في ٢٠١١. والملاحظ أن مرونة نمو الموجودات درجة نموها، بلغت أعلى قيمة لها في ٢٠٠٦، بنحو ٤٠,٣٠%، بعد التراجع الذي حصل في ٢٠٠٥. فيشير ذلك على صدور القانون رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٦ بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية. والمتضمن إدخال تكنولوجيا جديدة في نظام الدفع، والتسوية في الجهاز المصرفي اليمني لمواكبته تطور التقنية

جدول ٤: تطور موجودات المصارف التقليدية <sup>(*)</sup> والإسلامية ونسبتها من إجمالي موجودات القطاع المصرفي								
المصارف الإسلامية				المصارف التقليدية				السنوات
درجة نمو الموجودات	معدل النمو	نسبة من إجمالي الموجودات	الموجودات (م. ريال)	درجة نمو الموجودات	معدل النمو	نسبة من إجمالي الموجودات	الموجودات (م. ريال)	
-	-	١٢,٧٠	٣٨,٠٨٠,٤	-	-	٣٦,٠٠	١٠٧,٧٠٨,٧	٢٠٠٠
٢,٩٠	٥٥,٤٠	١٦,٦٠	٥٩,١٨٥,٢	١,١٥	٢١,٧٠	٣٦,٩٠	١٣١,٠٨٨,٨	٢٠٠١
١,٧٤	٤٢,٤٠	١٩,٠٠	٨٤,٢٦٠,٨	٠,٧١	١٧,٣٠	٣٤,٨٠	١٥٣,٧٤٨,٦	٢٠٠٢
١,٧١	٣٧,٩٠	٢١,٥٠	١١٦,١٦٥,٠	٠,٨٥	١٨,٨٠	٣٣,٩٠	١٨٢,٦٩٥,٠	٢٠٠٣
٢,٥٠	٥٦,٤٠	٢٧,٥٠	١٨١,٧٢٦,١	١,٤٨	٣٢,٩٠	٣٦,١٠	٢٤٢,٧٧٤,٨	٢٠٠٤
١,٨٠	٢٥,٣٠	٣٠,٢٠	٢٢٧,٧١٤,٠	١,٣٤	١٨,٩٠	٣٨,٢٠	٢٨٨,٦٢٩,١	٢٠٠٥
٠,٧٦	٢٥,٥٠	٢٨,٥٠	٢٨٥,٨٠٤,٠	١,٢٠	٤٠,٣٠	٤٠,١٠	٤٠٥,١١٥,١	٢٠٠٦
٠,٧٦	٢٢,٢٠	٢٦,٨٠	٣٤٩,١٩٣,٢	١,٢٥	٣٦,٤٠	٤٠,٥٠	٥٥٢,٥٥٥,٠	٢٠٠٧
١,٦٨	٣١,٦٠	٢٩,٨٠	٤٥٩,٦٣٧,٥	٠,٩٤	١٧,٧٠	٤٢,٠٠	٦٥٠,٢٤٤,٦	٢٠٠٨
٢,١٩	١٨,٦٠	٣١,٥٠	٥٤٤,٩٨٥,٣	١,٦٧	١٤,٢٠	٤٣,٧٠	٧٤٢,٤٥٨,٦	٢٠٠٩
٠,٧١	١٠,٩٠	٣١,٢٠	٦٠٤,٤٤٩,٣	١,٢٨	١٩,٦٠	٤٥,٨٠	٨٨٧,٩٤١,٩	٢٠١٠
٠,٩٧	-٨,٤٠	٣١,٣٠	٥٥٣,٨٧٣,٧	٠,٩٣	-٨,١٠	٤٥,٥٠	٨١٥,٩٤٨,٨	٢٠١١
٠,٩٢	٢٦,٧٠	٣٠,٨٠	٧٠١,٧٠٩,٤	١,١٠	٣١,٧٠	٤٧,٢٠	١,٠٧٥,٠١٣,٢	٢٠١٢
٠,٨٠	١٧,٣٠	٢٩,٥٠	٨٢٢,٩١٤,٣	١,٠٦	٢٣,٣٠	٤٩,٤٠	١,٣٢٥,٢٠٤,٣	٢٠١٣

المصدر: استناداً إلى المصارف اليمنية، التقليدية والإسلامية "التقارير السنوية"، سنوات مختلفة، صنعاء.

نحو ١٦,١٢%، على الرغم من أن معدل نموها السنوي كان سالباً (٨,٤%) في ٢٠١١. ومع ذلك، يُشير جدول ٤، إلى وجود تباين في معدل النمو السنوي في موجودات المصارف الإسلامية. إذ بلغ ذروته ٥٦,٤٠% في ٢٠٠٤، وكان سالباً في ٢٠١١، وبلغ أدنى معدل إيجابي في ٢٠١٤ بنحو ١٧,٣%، ويعود ذلك، على ما يبدو، إلى الأسباب المذكورة آنفاً.

ومن جدول ٤ يمكن توضيح المقارنة بين حجم موجودات المصارف التقليدية، والإسلامية وذلك من خلال نسبة متوسط موجودات كلاً منها إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري اليمني خلال مدة الدراسة.

نجد أن نسبة متوسط مساهمة المصارف التقليدية خلال المدة ذاتها بلغت ٤٣,٦ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري اليمني. كما استحوذت المصارف الإسلامية بمقدار الثلث تقريباً من إجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري اليمني بنسبة بلغت ٢٩%.

ومن ذلك، تبين أن موجودات المصارف التقليدية تزيد على موجودات المصارف الإسلامية بنسبة بلغت ١٢% تقريباً.

وقد يعود ذلك، لعراقة المصارف التقليدية من حيث (النشأة، والعدد، والانتشار الجغرافي)، على خلاف المصارف الإسلامية.

الحديثة في المصارف الإقليمية، والدولية. ويمثل أحد اساليب الاندماج في الأنظمة المصرفية الخليجية والدولية. وتعد هذه الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي، من التدابير الرامية إلى رفع تقنية الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي، وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية لمقررات بازل ٢. وبلغ أدنى معدل إيجابي في ٢٠٠٩ بنحو ١٤,٢%، ويعود ذلك، على ما يبدو، بسبب الأزمة العالمية، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد المحلي، والذي أسهم في انخفاض الأصول الخارجية. وبالتالي الأصول المحلية الذي بدوره عززت السلطة النقدية من إجراءات رفع نسبة الاحتياطيات في المصارف. وبالمقابل فقد ارتفعت نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي، من نحو ١٢,٧٠% في ٢٠٠٠، إلى نحو ٢٦,٨٠% في ٢٠٠٧. وبمعدل نمو سنوي متوسط ٣٣,١٤% للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ ودل ذلك، أن نمو موجودات المصارف الإسلامية تنمو بشكل جيد وأفضل من نمو موجودات المصارف التقليدية في المدة ذاتها. وتراوحت نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي، بين ٢٩,٠٠% إلى ٣٢,٠٠% تقريباً بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ

---

(\*) تمثل: موجودات المصارف اليمينية (التقليدية).

وفي طور ذلك، سيتناول هذا الفرع حجم التمويل في القطاع المصرفي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموه السنوي وتوزيع حجم التمويل المصرفي بين المصارف اليمنية، (التقليدية والإسلامية).

١- تطور حجم التمويل المصرفي: يمكن توضيح التطور في حجم التمويل المصرفي من خلال أرقامه كنسبة إلى (GDP)، ومعدل نموه السنوي في الجدول الآتي:

### ثالثاً: حجم التمويل المصرفي في الاقتصاد اليمني:

يُعتبر التمويل المصرفي، وسيلة تمويلية فعالة تسهم في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق الرقي، والأزدهار في المجتمع من خلال زيادة الإستثمارات، بالتالي زيادة دخول الأفراد والشركات، وتحسن مستوى المعيشة بما يؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

جدول ٥: النمو في التمويل المصرفي، ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي				
السنوات	التمويل المصرفي	معدل النمو	التمويل المصرفي/ (GDP)	مرونة نمو التمويل المصرفي
٢٠٠٠	١٣٩,٣٩٣,٤	-	٨,٠٠	-
٢٠٠١	١٦٠,١٣١,٢	١٤,٩٠	٨,٤٠	١,٦٩
٢٠٠٢	١٨٤,٤٣٣,٣	٢٢,٨٠	٨,٦٠	١,٧٠
٢٠٠٣	٢٥١,٣٢٣,٣	٣٦,٣٠	١٠,١٠	٢,٣٣
٢٠٠٤	٣٤٤,٢٣٣,٣	٣٧,٠٠	١١,٩٠	٢,٣١
٢٠٠٥	٤٠٦,٠٣١,٧	١٧,٩٠	١١,١٠	٠,٦٨
٢٠٠٦	٤٧١,٨٧٤,٦	١٦,٢٠	١٠,٥٠	٠,٧٠
٢٠٠٧	٦٥٥,٨٩١,٩	٣٩,٠٠	١٢,٨٠	٢,٩٠
٢٠٠٨	٦٨٤,٥٨٠,٧	٤,٤٠	١١,٣٠	٠,٢٣
٢٠٠٩	٩٣٩,٩٠٨,٦	٣٧,٣٠	١٣,٨٠	-٧,٥٨
٢٠١٠	١,٠٣٧,٩٧٠,٦	١٠,٤٠	١٥,٣٠	٠,٥٩
٢٠١١	٩٩٧,٧٧٧,٦	-٣,٩٠	١٥,٠٠	١,٨٦
٢٠١٢	١,٣٣٦,٣١٣,٧	٣٣,٩٠	١٩,٤٠	٩,٩
٢٠١٣	١,٧٢٢,٤٨٧,٣	٢٨,٩٠	٢٢,٤٠	٢,٤١
٢٠١٤	١,٨٤٤,٧٩١,٣	٧,١٠	٢٣,٠٠	٠,٠٠

المصدر استناداً إلى: البنك المركزي اليمني (٢٠٠٧-٢٠١٤)، "التقرير السنوي"، صنعاء.

ويُشير جدول ٥ أن حجم التمويل المصرفي ارتفع من ١٣٩,٤ مليار ريال في ٢٠٠٠ إلى ١٨٤٤,٨ مليار ريال في ٢٠١٤، أي أنه تضاعف ١٣,٢ مرة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وقد ارتفعت نسبة التمويل المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ذاتها تدريجياً من ٨% في ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٤% في ٢٠١٣ مما يعني ارتفاع إسهام القطاع المصرفي التجاري في تمويل الأنشطة الاقتصادية، وفي القروض المقدمة للحكومة، إذ ارتفعت هذه الأخيرة من ٣٢٧,٢ مليار ريال، لاسيما مع دخول الصكوك الإسلامية كأداة تمويل إسلامي إضافية تطرحها المصارف الإسلامية لتمويل الحكومة بمبلغ ٥٢,٦ مليار ريال ليصل إجمالي التمويلات المقدمة للحكومة إلى ١٢٣٣ مليار ريال في ٢٠١٣، وتمثل نسبة ارتفاع قدرها ٦٩% من إجمالي التمويل المصرفي، بحسب التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.

ومع ذلك فقد شهدت المدة ذاتها معدل نمو سلبي للتمويل المصرفي الذي حدث في ٢٠٠٥، لأسباب يبدو أن أهمها قيام البنك المركزي (السلطة النقدية)، في البلد برفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأجنبية، ورفع نسبتها من ٢٠% إلى ٣٠%، في ٢٠٠٥، والذي أثر سلباً على جذب الودائع بالعملة الأجنبية، بالمقابل ارتفع التمويل المصرفي في ٢٠٠٧ بنسبة بلغت ٣٩%، ويعود ذلك بسبب زيادة حجم الودائع المصرفية. أما في ٢٠٠٨ لأسباب يبدو أن أهمها رفع مخصصات حصة القروض والتسهيلات

وأيضا

التقليدية والإسلامية، ونسبتها في تمويل القطاع المصرفي (قبل خصم المخصص) على النحو الآتي:

#### (١) التمويل المصرفي التقليدي:

أرتفع حجم التمويل المصرفي من ٢٦,٤ مليار ريال في ٢٠٠٠ إلى ١٦٢,٧ مليار ريال في ٢٠١٤، أي أنه تضاعف أكثر من ٦ مرات خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وقد انخفضت نسبة التمويل المصرفي في المصارف التقليدية إلى إجمالي التمويل في القطاع المصرفي اليمني للمدة ذاتها تدريجياً من ١٩,٥٠% في ٢٠٠٠ إلى ١٠,٤٠% في ٢٠١٣. بالمقابل أرتفع معدل نمو التمويل المصرفي التقليدي في ٢٠٠٠ من ١٢,٤%، إلى معدل نمو بلغ ١٦,١%، وتراوحت نسبة مساهمة التمويل المصرفي التقليدي في إجمالي التمويل للقطاع المصرفي اليمني طيلة مدة الدراسة بين (٨%-١٩,٥%)، بمعدلات مستقرة.

ومن الجدول نفسه، تراجع معدل النمو في التمويل المصرفي للمصارف التقليدية في ٢٠٠٩، إلى أدنى مستوياته ١,٦%، عن الأعوام السابقة. ويعود هذا التراجع في منح التمويل المصرفي للعملاء أي بمعدلات متناقصة بسبب سوء الإدارة في استخدام الأموال المتاحة لها وأعادته منحها كقروض للعملاء في اكتساب حصة سوقية كبيرة.

فضلاً عن تأثير أزمة الرهن العقاري التي حدثت في ذلك العام بالمقابل وجود تباين في معدل النمو السنوي في منح التمويل التقليدي إذ بلغ ذروة ٥٦,٩% في ٢٠٠٦ وقد يعود ذلك إلى ما شهدت الساحة المحلية من أحداث مهمة

منها، الانتخابات الرئاسية والمحلية، وانعقاد مؤتمر المانحين، بالإضافة إلى جملة من التشريعات، والإجراءات المالية والمصرفية التي أُلقت بانعكاسها على الأداء الاقتصادي في البلاد.

وبالتالي حدث تراجع حاد في نمو التمويل المصرفي التقليدي، وبالسالب في ٢٠١١ و ٢٠١٢ وبمعدل نمو بلغ (١٣,٥%-) (٦,٩%-) على التوالي، دل ذلك أن المصارف التقليدية لم تقم باتجاه مستمر بسبب الأوضاع الغير مستقرة سياسياً، واقتصادياً والتي يعود تأثيرها سلباً على جذب الودائع، بالتالي الاحجام في التمويل المصرفي.

المصنفة(\*) في المصارف بنسب عالية، بهدف حماية القطاع المصرفي من الوقوع في أزمة الديون غير المنتظمة بسبب الأزمة العالمية التي حدثت (أزمة الرهن العقاري).

كما تراجع معدل النمو في التمويل المصرفي في المصارف، في عام ٢٠١١ لأسباب تمثلت في وقوع اليمن في الحراك الشعبي والثوري واتساع رقعة الأزمات السياسية التي أثرت سلباً على الاقتصاد المحلي.

غير إنها عاودت إلى الإرتفاع في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لأسباب أهمها بداية الانفراج السياسي، وخروج الوطن مما كان فيه، وتوقيع المبادرة الخليجية، والدخول في الحوار الوطني الشامل، أما التراجع في نمو التمويل المصرفي الذي حدث في ٢٠١٤، يعود ذلك، على ما يبدو إلى، أن الاقتصاد اليمني تأثر بزيادة التوترات السياسية، والدخول في الحروب المحلية على أطراف العاصمة صنعاء، ومغادرة السفارات، وقنصليات الدول الخارجية، فضلاً عن، سقوط العاصمة صنعاء، وهروب رؤوس الأموال، وزيادة الخوف لدى المجتمع، مما ساهم ذلك في التراجع في نمو التمويل المصرفي لدى المصارف اليمنية الذي وصل إلى ٧,١%، بتراجع قدرة ٢٢% تقريباً عن الأعوام السابقة.

والملاحظ أن متوسط نسبة التمويل المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في اليمن البالغة نحو ١٥,٥%، هي أقل بين معظم نظيراتها في البلدان العربية التي بلغت في المتوسط نحو ٦٢,٨%.

ويعود ذلك إلى ضعف العمق المالي وهذا يعكس على القيمة المضافة للقطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (محي الدين، ٢٠١٤: ٢٩)

#### ٢- توزيع التمويل المصرفي بين المصارف التقليدية والإسلامية:

أسهمت المصارف الإسلامية في اليمن بنحو (٢٨%)، خلال مدة الدراسة، من إجمالي التمويل في القطاع المصرفي في اليمن، مقارنة بنسبة (١٤%)، للمصارف التقليدية. ولذلك، سيتم تناول تطور توزيع التمويل المصرفي، للمصارف

(\*) القروض والتسهيلات المصنفة: هي تلك القروض التي يجب وضع مخصصات لها بنسب مختلفة، تجاوزت نسب مخصصات القروض الأخرى (تحت المراقبة دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة).

جدول ٦: توزيع التمويل المصرفي بين المصارف التقليدية، والإسلامية، ونسبتها من تمويلات القطاع المصرفي						
التمويل للمصارف الإسلامية			التمويل للمصارف التقليدية			السنوات
معدل النمو	نسبة من القطاع المصرفي	التمويل (م. ريال)	معدل النمو	نسبة من القطاع المصرفي	التمويل (م. ريال)	
-	١٧,٦٠	٢٤,٦٢٩,٠	-	١٩,٥٠	٢٦,٣٨١,٣	٢٠٠٠
٢٤,٠٠	٢٠,٣٠	٣٠,٥٤٠,٢	١٢,٤٠	١٩,٧٠	٢٩,٦٦٢,٨	٢٠٠١
٥٤,٤٠	٢٥,٦٠	٤٧,١٤٣,٢	٤,٥٠	١٦,٨٠	٣١,٠٠٨,٨	٢٠٠٢
٣٨,٢٠	٢٥,٩٠	٦٥,١٧٣,٧	٥,٢٠	١٢,٧٠	٣٢,٦٠٩,٩	٢٠٠٣
٤٥,٦٠	٢٧,٠٠	٩٤,٨٩٧,٣	٢٤,٤٠	١٢,٩٠	٤٠,٥٦٨,٦	٢٠٠٤
٣١,٧٠	٣٠,٨٠	١٢٤,٩٩٩,٤	٣٠,٤٠	١٥,٤٠	٥٢,٩٢٠,٠	٢٠٠٥
٢٤,٤٠	٣٣,٠٠	١٥٥,٥٥٠,٦	٥٦,٩٠	١٧,٦٠	٨٣,٠٥٥,٥	٢٠٠٦
٢٨,٤٠	٣٠,٤٠	١٩٩,٧١٩,٩	٣٤,٤٠	١٧,٠٠	١١١,٦٥٦,٦	٢٠٠٧
٦,٢٠	٣١,٠٠	٢١٢,٠٤٩,٢	٢٨,٧٠	٢١,٠٠	١٤٣,٧٢٦,٦	٢٠٠٨
٣٤,٨٠	٣٠,٦٠	٢٨٥,٨٩٢,٥	١,٩٠	١٥,٦٠	١٤٦,٣٩١,٠	٢٠٠٩
٢٢,٣٠	٣٣,٦٠	٣٤٩,٥٩١,٣	١٨,٨٠	١٦,٧٠	١٧٣,٨٧٠,٨	٢٠١٠
١٠,٧٠	٣١,٢٠	٣١٢,١٨٩,١	١٣,٥٠	١٥,١٠	١٥٠,٤٠٢,٢	٢٠١١
٦,٧٠	٢٥,٠٠	٣٣٣,٢١٧,٦	-٦,٩٠	٨,٩٠	١٤٠,٠٤٣,٩	٢٠١٢
٤٦,١٠	٢٨,٢٠	٤٨٦,٨٤٦,١	١٦,١٠	١٠,٤٠	١٦٢,٦٤٩,٨	٢٠١٣

المصدر استناداً إلى: المصارف اليمنية، التقليدية والإسلامية " التقارير السنوية " سنوات مختلفة، صنعاء.

الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في القطاع المصرفي اليمني.

ومع ذلك، يُشير جدول ٦، إلى وجود تباين في معدل النمو السنوي في التمويل المصرفي الإسلامي، إذ بلغ ذروته ٥٤,٤%، في ٢٠٠٢، وكان سالباً في ٢٠١١. وبلغ أدنى معدل نمو إيجابي في ٢٠٠٨ بنحو ٦,٢%.

بناءً على ما سبق، يمكن مقارنة توزيع التمويل المصرفي لكلاً من المصارف التقليدية والإسلامية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمصارف، ومعرفة الأداء لكل منها، خلال مدة الدراسة على النحو الآتي:

- أن نسبة ١٤%، تقريباً من إجمالي التمويل المصرفي في القطاع المصرفي اليمني كانت للمصارف التقليدية. ونسبة ٢٧,٤%، كانت من نصيب المصارف الإسلامية.

- أن المصارف الإسلامية تفوق على المصارف التقليدية بنسبة بلغت ١٤,١%، تقريباً أي أن المصارف الإسلامية تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها من خلال جذب الودائع واعادت توجيهها نحو الإستثمارات، مع كسب

(٢) التمويل المصرفي الإسلامي:

أرتفع حجم التمويل المصرفي الإسلامي من ٢٤,٦٢ مليار ريال في ٢٠٠٠ إلى ٤٨٦,٨٥ مليار ريال في ٢٠١٤، أي أنه تضاعف ما يقارب عشرين مرة، واتجهت نسبة التمويل المصرفي الإسلامي إلى إجمالي التمويل في القطاع المصرفي اليمني نحو الارتفاع خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤ بشكل عام تدريجياً من ١٧,٦% في ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٢% في ٢٠١٣، وبمعدل نمو سنوي أرتفع من ١٦,٦%، في ٢٠٠٠ إلى ١٦,١%، في ٢٠١٤. وتراوحت نسبة مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في إجمالي التمويل للقطاع المصرفي اليمني للمدة ذاتها بين (١٧,٦%-٣٣,٦%)، بمعدلات إيجابية مستقرة.

ويعود ذلك إلى، حُسن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة في المصارف الإسلامية في اليمن باستخدام الصيغ الإسلامية المتنوعة، والمتمثلة في (المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتملك)، التي تعتبر عامل جذب للمدخرات من الأفراد وإعادة توجيهها في إستثمارات حقيقية خارجة من شبهة الربا المحرمة شرعاً فضلاً عن زيادة

السلع المصنعة محلياً حيث بلغ في المتوسط (\*). خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ للتمويل المصرفي التقليدي ٢٤% تقريباً، وللتتمويل المصرفي الإسلامي ٢٢% تقريباً ويبدو أن، معظم التمويلات في المصارف الإسلامية تمت بصيغ المرابحة كون ودائع الأفراد في المصارف الإسلامية قصير الأجل، والمرابحة ملائمة للاستخدامات تمويل قطاع التجارة، وهذا يدل على، تميز الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية للاستثمار في التجارة مثلها مثل المصارف التقليدية.

حيث من المعلوم أن التمويل بصيغ المضاربة، والمشاركة، والاستصناع، والسلم، والإجارة هي المساهم الأكبر في زيادة التكوين الرأسمالي، وزيادة الإنتاج، ويبدو أن تطبيق هذه الأساليب في المصارف المحلية محدودة جداً. ويمكن توضيح متوسط التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي في الجدول الآتي:

جدول ٧: متوسط نسبة التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي بحسب النشاط الاقتصادي		
النشاط الاقتصادي	متوسط نسبة التمويل التقليدي	متوسط نسبة التمويل الإسلامي
الزراعة	٤,٥٠	١,٠٠
الصناعة	١٩,٢٠	١١,٥٠
البناء	٧,٦٠	٨,٥٠
الصادرات	٦,٤٠	٠,٠٠٠٣
الواردات	٣٢,٠٠	١٣,٨٠
التجارة المحلية	٢٣,٧٠	٢١,٢٠
أخرى	٤١,٤٠	٥,٥٠

المصدر: استناداً إلى  
- البنك المركزي اليمني (٢٠١٤)، " التطورات النقدية والمصرفية " (العدد ١١، المجلد ١٤، صنعاء).  
- المصارف البنوية التقليدية والإسلامية، " التقرير السنوي "، سنوات مختلفة، صنعاء.

#### رابعاً: حجم الودائع المصرفية في الاقتصاد اليمني:

سيتم في هذا الفرع توضيح حجم الودائع المصرفية في النشاط الاقتصادي، من خلال مؤشرين هما، نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج

الحصة السوقية، واتساع حجم هذا النشاط الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

- أن التمويل المصرفي الإسلامي، يحوز على نحو الثلث تقريباً، من إجمالي التمويل في القطاع المصرفي التجاري اليمني.

ولذا، تُعتبر المصارف الإسلامية على الرغم من حداقتها، وقدرتها على الحد من ارتفاع معدلات التضخم في اليمن عبر استيعاب السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي، وتشغيلها في قطاعات إنتاجية.

فضلاً عن، سعي الحكومة اليمنية لجذب الاستثمارات الإسلامية من خلال تشجيع هذه المصارف على الاستثمار في مختلف المجالات خاصة في مشروعات البنية التحتية، والمؤسسات المقرر تخصيصها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى جانب قطاعات أخرى، كالزراعة، والسياحة، والأسماك، وذلك عبر تقديم حوافز وتسهيلات إستثنائية لجذب هذه الرساميل، كما تعول الحكومة على المصارف الإسلامية اليمنية لتلعب دور الوسيط في جذب الاستثمارات الإسلامية العالمية من خلال خطط فاعله لترويج الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإعداد دراسات الجدوى لهذه المشروعات الإستثمارية.

(٣) التمويل المصرفي (التقليدي والإسلامي)، حسب النشاط الاقتصادي:

عند مقارنه حجم التمويل التي تحصل عليها كل قطاع، بمدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن هناك إختلال في توزيع التمويلات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث لا يوجد ربط لهذه التمويلات بالإنتاج، ولذلك يتطلب وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وربط التمويلات بالإنتاج، ومنح جميع القطاعات تسهيلات حصصيه عادلة بما يتناسب مع إنتاجيتها حتى يتسنى النهوض الاقتصادي الوطني. (ينظر جدول ٧).

ومن الجدول ذاته، يُشير معامل التخصيص الإستثماري للمصارف، إلى تدني حجم التمويل الممنوح لقطاعات الزراعة وصيد الأسماك، والبناء والتشييد، وتمويل الصادرات، وبالمقابل ارتفاع حجم التمويل الممنوح لقطاع التجارة في

(\* تم، من خلال الآتي: إجمالي كل نشاط خلال مدة الدراسة / إجمالي التمويل للمصارف خلال مدة الدراسة.

عن أداء المصارف، واستراتيجيتها في تحفيز الطلب للودائع المصرفية. والملاحظ أن مرونة نمو الودائع درجة نموها، بلغت أعلى قيمة لها في ٢٠١٢، بنحو ٩,٥٧%.

ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة رأس المال، والاحتياطيات للمصارف، بالإضافة إلى إستقرار أسعار الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية، وعودة الأوضاع الاقتصادية إلى شبة مستقرة بعد التسوية السياسية.

والملاحظ أيضاً، أن مرونة نمو الودائع المصرفية، انخفضت إلى ٨,٩%، في ٢٠٠٩، بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري)، التي ساهمت في الإنخفاض التدريجي في الأصول الأجنبية الذي أثر سلباً على حجم الودائع في القطاع المصرفي.

ومع ذلك، يُشير جدول ٨، إلى أن حجم الودائع المصرفية أرتفع من ٢٤٩,٨ مليار ريال في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٢٥,٧ مليار ريال في ٢٠١٤، أي أنها تضاعفت ٩ مرات تقريباً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

ومن الجدول ذاته، بلغ معدل النمو السنوي في الودائع المصرفية، ووصل ذروته في ٢٠٠٦ بنحو ٣٣,٤٠%، وكان سالباً في ٢٠١١، وبلغ أدنى معدل إيجابي في ٢٠١٤، بنحو ٠,٤%.

وعلى ما يبدو أن التراجع في معدل نمو الودائع في القطاع المصرفي اليمني في هذا العام. يعود إلى عوامل أساسية أهمها: التراجع الحاد في أسعار النفط، وضعف الإستثمارات الأجنبية نتيجة التوترات السياسية، والأمنية التي شهدتها الساحة اليمنية (البنك المركزي اليمني " التقرير السنوي ٢٠١٤).

المحلي الإجمالي، ومرونة نمو الودائع المصرفية (معدل النمو في الودائع/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، بوصفها مؤشراً على درجة نمو الودائع المصرفية استجابة لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتيم في إطار ذلك، توضيح التطور الكمي في الودائع المصرفية من خلال، معدل النمو السنوي، فضلاً عن توزعها النسبي بين المصارف التقليدية والإسلامية. تبعاً في الآتي:

#### ١- حجم الودائع وتطورها:

اتجهت نسبة ودائع القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نحو الإرتفاع خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٤ بشكل عام، على الرغم من أنها كانت تنخفض في بعض السنوات.

فقد ارتفعت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي، من نحو ١٤,٣٠% في ٢٠٠٠، إلى نحو ٢٠,٦% في ٢٠٠٧، وبمعدل نمو سنوي متوسط ٤٥,٨٠% للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٠، (إستناداً إلى جدول ٨)، وتأرجحت مرونة نموها بين درجة قدرة ٤٤,٤٤ و ٢,٦٠.

وارتفعت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ٢٠,٣٠% في ٢٠٠٨، إلى ٢٩,٠٠% في ٢٠١٤، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو ١٦,٢٨%، على الرغم من أن معدل نموها السنوي كان سالباً (١١,٢%-) في ٢٠١١.

ولذا، يعكس الميل المتوسط لحجم الودائع قدرت، وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

والذي يمثل مؤشراً مهماً في قياس قوة المصارف، وأن قوة القطاع المصرفي تقاس في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً

جدول ٨: الودائع المصرفية ومعدل نموها السنوي ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الودائع (م. ريال)	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي (م. ريال)	الودائع / الناتج المحلي الاجمالي	مرونة نمو الودائع المصرفية
٢٠٠٠	٢٤٩,٧٩٥,٩		١,٧٤٢,١٣٩	١٤,٣	-
٢٠٠١	٣٠٧,٢٤٦,٥	٢٢,٩	١,٨٩٥,٩٤٥	١٦,٢	٢,٥٩
٢٠٠٢	٣٨٧,٧٦٦,٥	٢٦,٢	٢,١٥٠,٨٩٥	١٨,٠	١,٩٥
٢٠٠٣	٤٧٤,٣٥١,٣	٢٢,٣	٢,٤٨٦,٧٣٢	١٩,١	١,٤٣
٢٠٠٤	٥٧٣,٣٢١,٦	٢٠,٩	٢,٨٨٥,٥٨٠	١٩,٩	١,٣٠
٢٠٠٥	٦٣٧,٨٧٦,٢	١١,٦	٣,٦٤٦,٥٥٧	١٧,٥	٠,٤٤
٢٠٠٦	٨٥٠,٩٦٧,٩	٣٣,٤	٤,٤٩٥,١٧٩	١٨,٩	١,٤٤



٢٠٠٧	١,٠٥٠,٧١٧,٥	٢٣,٥	٥,٠٩٩,٩٠٥	٢٠,٦	١,٧٥
٢٠٠٨	١,٢٣٢,٣٧٥,٠	١٧,٣	٦,٠٧٢,٢٧٢	٢٠,٣	٠,٩١
٢٠٠٩	١,٣٤٢,١٣٢,٧	٨,٩	٥,٧٧٢,٩١٥	٢٣,٢	-١,٨١
٢٠١٠	١,٥١٨,٣٢٢,٠	١٣,١	٦,٧٨٦,٨١٤	٢٢,٤	٠,٧٥
٢٠١١	١,٣٤٨,١٢٩,٤	-١١,٢	٦,٦٤٤,٦٦٠	٢٠,٣	٥,٣٣
٢٠١٢	١,٧٩٥,٤٣٧,٣	٣٣,٢	٦,٨٧٥,٢٥٣	٢٦,١	٩,٥٧
٢٠١٣	٢,٢١٧,٤٢٤,٦	٢٣,٥	٧,٧٠١,٢٧٧	٢٨,٨	١,٩٦
٢٠١٤	٢,٢٢٥,٧٠١,٦	٠,٤	٧,٧٠١,٢٧٧	٢٩,٠	-
المصدر: استناداً إلى البنك المركزي اليمني " التقارير السنوية "، لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٤ صنعاء.					

## ٢. توزيع الودائع المصرفية بين المصارف التقليدية والإسلامية:

وكما بلغ معدل النمو السنوي للودائع المصرفية إذ بلغ ذروته بنسبة بلغت ٥٥,٤%، في ٢٠٠٦، بالمقابل، حدث تراجع سلبي في معدل نمو الودائع المصرفية في ٢٠١١ إلى (٨,١١) - (%،) ودل ذلك على زيادة سحب الودائع من قبل المودعين، بسبب الأوضاع الاستثنائية في هذا العام.

ويشير جدول ٩ أن حجم الودائع في المصارف الإسلامية ارتفعت من ٣٤,١ مليار ريال في ٢٠٠٠، إلى ٦٩٠,٥ مليار ريال في ٢٠١٣، أي أنه تضاعف ٢٠,٢٥ مرة، خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٣،

واتجهت نسبة وداائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني نحو الارتفاع خلال المدة ذاته، بشكل عام بصورة مستقرة من ١٤% في ٢٠٠٠ إلى ٣١% في ٢٠١٣، وبمعدل نمو سنوي للودائع في المصارف الإسلامية بلغ ٥٠%، في ٢٠٠٠. بالمقابل، حدث تراجع إيجابي في معدل نمو الودائع، بلغ ٢٣%، في ٢٠١٣. ومع ذلك، تبين وجود تباين في معدل النمو السنوي في الودائع في المصارف ذاتها، إذ بلغت ذروتها ٥٦%، في ٢٠٠٢، وكان معدل نمو الودائع سالباً في ٢٠١١.

تساهم المصارف التقليدية بنحو ٥٠%، من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي، خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٣، وبالمقابل أسهمت المصارف الإسلامية بنحو ٢٧%، في المدة ذاته.

وفي إطار ذلك، سيتم تناول توزيع الودائع بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، من خلال معدل النمو السنوي، وتوزيع مساهمة نوعي المصارف اليمنية في إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني خلال المدة ذاته.

ويشير جدول ٩ إلى أن حجم الودائع في المصارف التقليدية ارتفعت من ١٠٧,٧ مليار ريال في ٢٠٠٠ إلى ١٣٢٥,٢ مليار ريال في ٢٠١٣، أي أنه تضاعف ١٢,٣٠ مرة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٤، كما ارتفعت نسبة الودائع في المصارف ذاته، إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني للمدة ذاتها تدريجياً من ٤٣% في ٢٠٠٠ إلى ٦٠% في ٢٠١٣، بالمقابل ارتفع معدل نمو الودائع في المصارف التقليدي من، ٢١,٧١% في ٢٠٠٠، إلى ٣٢% في ٢٠١٢.

كما حدث تراجع إيجابي في معدل نمو الودائع بلغ ٨% في ٢٠١٣، ومن الجدول ذاته، تراجع معدل النمو في الودائع في ٢٠٠٩، إلى أدنى مستوياته ١٢,٦%، عن الأعوام السابقة.

جدول ٩: الودائع المصرفية ومعدل نموها السنوي للمصارف التقليدية والإسلامية للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٠)						
المصارف الإسلامية			المصارف التقليدية			السنوات
معدل النمو	نسبة من القطاع المصرفي	الودائع (م. ريال)	معدل النمو	نسبة من القطاع المصرفي	الودائع (م. ريال)	
-	١٤,٠٠	34,089.6	-	43.00	107,708.8	٢٠٠٠
٤٩,٨٤	١٧,٠٠	51,078.9	٢١,٧١	43.00	131,088.8	٢٠٠١
٥٥,٧١	21.00	79,534.2	١٧,٢٩	40.00	153,748.6	٢٠٠٢
٤٦,٠١	24.00	116,128.0	١٨,٨٣	39.00	182,695.0	٢٠٠٣
٣٣,٧٢	27.00	155,287.5	٢٣,٣٣	39.00	225,309.8	٢٠٠٤
٢١,٧٦	30.00	189,091.0	١٥,٧٢	41.00	260,738.1	٢٠٠٥
٢٦,٨٣	28.00	239,816.7	٥٥,٣٧	48.00	405,115.1	٢٠٠٦
٢٢,٠٨	28.00	292,774.7	٣٦,٣٩	53.00	552,555.3	٢٠٠٧
٢٠,٥٠	29.00	352,789.7	١٧,٦٨	53.00	650,244.6	٢٠٠٨
٢٠,٧٣	32.00	425,926.3	١٢,٦٤	55.00	732,458.6	٢٠٠٩
١٤,٢٥	٣٢,٠٠	486,602.7	٢١,٢٣	58.00	887,941.9	٢٠١٠
-٥,٩٣	٣٤,٠٠	457,739.5	-٨,١١	61.00	815,948.8	٢٠١١
٢٢,٥٨	٣١,٠٠	561,082.5	٣١,٧٥	60.00	1,075,013.2	٢٠١٢
٢٣,٠٦	٣١,٠٠	690,451.6	٢٣,٢٧	60.00	1,325,204.3	٢٠١٣

المصدر: استناداً إلى المصارف اليمنية، التقليدية والإسلامية " التقارير السنوية " سنوات مختلفة، صنعاً

اليمن في 5 محافظات هي: صنعاء وتعز وعدن والحديدة وحضرموت وتنسم تغطية فروع البنوك بمحدوديتها حيث تمثل فرع بنكي لكل (94,496) شخص، ويقتصر انتشارها على المناطق الحضرية بينما يعيش 70.8% من السكان في المناطق الريفية.

وهذا يمثل عائقاً أمام وصول شريحة كبيرة من الناس إلى الخدمة المصرفية وفي نفس الوقت يصعب إيصال بعض المساعدات الإنسانية مثل المساعدات النقدية التي تقدمها المنظمات الإنسانية الدولية عبر البنوك.

**ثانياً: دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية**  
تقوم البنوك بوظائف متنوعة في الاقتصاد أهمها القيام بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع من المدخرين وتقديم الائتمان للمقترضين. ولا يزال دور البنوك اليمنية في الوساطة المالية محدوداً، ونستكشفه من خلال تحليل التغيرات المستجدة في هيكل الودائع والائتمان المصرفي الآتي:

١- هيكل الودائع المصرفية: شهدت إجمالي الودائع المصرفية تراجعاً بحوالي 3.4% عام 2015 متأثرة بالصدمة الأولى للحرب، وكان الانخفاض أكبر في الودائع بالعملة الأجنبية ٧,٢% وحتى عام ٢٠١٧ بقيت الودائع

**المحور الخامس: واقع النشاط المصرفي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧**

**أولاً: هيكل وتغطية النظام المصرفي في اليمن:**  
نظراً لكثرة التحديات المستجدة التي تواجه البنوك بما فيها إجماع البنوك الخارجية عن فتح حسابات للبنوك اليمنية أو التعامل معها في الحوالات بعملة الدولار نتيجة تصنيف اليمن منطقة ذات مخاطر مرتفعة، تصدرت مكاتب وشركات الصرافة أنشطة التحويلات الخارجية وتمويل الواردات، وانتشرت بصورة ملفتة للنظر حيث بلغت في حدود 1,421 مكتب وشركة (منها ٨٠٠ بدون ترخيص) عام 2017 مرتفعاً بحوالي 77% عما كانت عليه عام 2014 (البنك المركزي اليمني، 2018) تتمتع مؤسسات الصرافة بربحية أسرع ومرونة أفضل في أداء أنشطة الصرافة والتحويلات بعيداً عن الإجراءات البنكية المعقدة.

ومع ذلك، هناك محاذير من تمكين كيانات غير رسمية يصعب رقابتها على حساب القطاع البنكي الرسمي وتفيد بعض المصادر بأن أكبر اللاعبين في سوق الصرف يقدرون بحوالي 5 صرافين. وعلى المستوى الجغرافي، يتركز حوالي 76% من إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في

ومن جانب آخر، فإن البنوك باتت لا تقبل إيداع الدولار من الفئات القديمة (مثل طبعة 1996-1999) ويوجد فروق معتبرة بين سعر صرف ورقة الدولار ذات الطبعة الحديثة (٢٠٠٦) وما بعدها) عن الطبقات القديمة (قبل ٢٠٠٦) ومثل هذه المشاكل ما كان لها أن تظهر لولا انقسام السلطة النقدية في البلاد وصعوبة نقل العملات الأجنبية المتراكمة لدى البنوك إلى حساباتها في البنوك المراسلة خارج اليمن.

- انخفضت نسبة الودائع لأجل والادخارية إلى إجمالي ودائع البنوك التقليدية والاسلامية من 48.0% عام 2014 إلى 41.2% في ٢٠١٧ لأسباب منها صعوبة الوضع المالي للمودعين أفراداً ومؤسسات وتزعزع الثقة في الجهاز المصرفي الذي وضع قيوداً شديدة على سحب الودائع الأجلة المودعة قبل عام 2016 مع السماح بسحب مبلغ الفائدة على تلك الودائع فقط.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب من 12.1% من إجمالي الودائع عام ٢٠١٤ إلى 19.3% في ٢٠١٧.

وهذا يظهر أن الودائع الأجلة التي تم كسرها قد تحولت إلى ودائع تحت الطلب، مما يضعف قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان متوسط وطويل المدى اللازم لدعم النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والدخل.

## ٢- هيكل الائتمان المصرفية على النحو الآتي:

(١) التسهيلات الائتمانية بحسب الجهة: انخفضت إجمالي قروض وسلفيات البنوك التقليدية والاسلامية بحوالي 8.2% عام 2015 متأثرة بالصدمة الأولى للحرب.

ثم ارتفعت تدريجياً بحوالي 2% عام 2016 و 6.6% في 2017 أي أن قيمتها المطلقة (١,٨٤٠ مليار ريال) في 2017 اقتربت مما كانت عليه (1,845 مليار ريال) في 2014.

لذا تظهر حقيقة مفادها أن هناك ضعف شديد ومزمن في كفاءة تخصيص موارد القطاع المصرفي الذي وجه معظم قروضه نحو الائتمان الحكومي قصير الأجل الذي يذهب غالباً لصالح نفقات استهلاكية مزاحماً الاستثمار الخاص عالياً لكفاءة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

لذا نستعرض هيكل قروض القطاع المصرفي حسب الجهة فيما يلي:

بالعملات الأجنبية (مقومة بالدولار) أقل مما كانت عليه عام 2014 بينما ارتفعت الودائع بالعملية المحلية بحوالي 7.7% (108.4 مليار ريال) خلال تلك الفترة ربما بسبب الزيادة المفرطة في الاصدار النقدي لأوراق البنكنوت بأكثر من الضعف وبالتالي دخول جزء منها إلى البنوك، وكذلك محاولة البنوك جذب السيولة من خلال السماح لعملائها بسحب الودائع الجديدة المودعة بعد عام ٢٠١٥ دون (حسب توفر السيولة) قيود لتحسين ثقتهم في البنوك.

ومع ذلك، فإن أزمة السيولة الخائفة لازالت تعصف بالقطاع المصرفي، وفيما يلي تحليل الودائع المصرفية:

- تشير بيانات ميزانية البنوك التجارية والاسلامية، إلى انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع بصورة طفيفة من 37.1% عام ٢٠١٤ إلى ٣٦,٢% في ٢٠١٧ وهذا الاستقرار النسبي في ودائع العملات الأجنبية هو استقرار ظاهري ناجم عن زيادة سعر صرف إقبال ميزانية البنوك ولا يعبر عن الحجم الحقيقي لودائع النقد الأجنبي التي من المؤكد أنها انخفضت كثيراً بسبب تداعيات الحرب الجارية ومنها ضعف ثقة المودعين في القطاع المصرفي وتدني الحافز على الإيداع (\*).

وقد عزز من مخاوف المودعين تقييد البنوك سحب الودائع مع تفاوت هذا الأمر من وقت إلى آخر ومن بنك إلى آخر، وكذلك من منطقة إلى أخرى ومن عميل إلى آخر، ولمزيد من تقييد سحب الودائع، أوقفت البنوك أجهزة الصراف الآلية في معظم المناطق وخفضت سقف السحوبات منها.

ومن المثير أن البنوك لم تعد تضع ودائعها في البنك المركزي وأصبحت تؤمن على النقد لدى شركات التأمين وتستقطع بعض البنوك على العملاء 0.5% من المبلغ المسحوب نظير تكلفة التأمين مع أن ما أعطته من أرباح على الودائع بالعملية الأجنبية لم تتجاوز 1% عام 2017.

(\* كان البنك المركزي يعتمد سعر فائدة منخفض على الودائع بالعملية الأجنبية لا يتجاوز ٤% مقارنة بنسبة الفائدة على الودائع بالعملية المحلية ١٩%-١٥%، ومع أهمية هذه السياسة في الحد من الدولار، إلا أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية ظلت مرتفعة عند ٤٠,١% في المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بسبب ضعف الثقة في العملة الوطنية. أما اليوم فقد تدهورت أكثر الثقة بالعملية الوطنية والجهاز المصرفي، وتسرب معظم النقد المحلي والأجنبي خارج البنوك

ويعود التحسن الطفيف في تلك النسبة أثناء الحرب إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أعلى من معدلات التراجع في الائتمان المصرفي.

كما يتبين وجود اختلالات مزمنة أيضاً في هيكل قروض القطاع المصرفي اليمني ازدادت حدتها منذ عام 2015 بسبب تدني حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر أكثر أهمية للتنمية، وكذلك ارتفاع حصة القروض والتسهيلات المصنفة إلى 45.6% من إجمالي سلفيات البنوك الممنوحة للقطاع الخاص في 2017 مقارنة مع 23.4% عام 2014 ويقصد بالقروض والتسهيلات المصنفة القروض التي يجب وضع مخصصات لها بنسب مختلفة (تحت المراقبة، دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة).

وهذا يؤكد بجلاء حجم المأساة التي يمر بها القطاع المصرفي اليمني، فبجانب عدم قدرته كليا على استعادة القروض والفوائد المستحقة على الموازنة العامة للدولة كما أشرنا سلفاً، فإن ما يقارب نصف (٤٥,٦%) قروضه المقدمة للقطاع الخاص باتت معرضة لخطر عدم السداد، الأمر الذي فاقم أزمة السيولة النقدية في البنوك.

وبالنسبة لهيكل القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، تبين أن الجزء الأكبر من قروض النشاط الاقتصادي كانت ولا تزال تذهب نحو قطاع التجارة وليس نحو القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة مثل قطاع الزراعة الذي يشغل 40.9% من قوة العمل بينما حصته من الائتمان حوالي 2.5% فقط.

وتراجعت حصة قطاع البناء والتشييد بصورة تدريجية ملحوظة من 14% من القروض المصرفية عام 2014 إلى في 6.3% عام 2017 متأثرة ضمن عوامل أخرى بغلاء مواد البناء وتعثّر مصانع الاسمنت في البلاد.

ويلفت الانتباه ارتفاع نسبة القروض والتسهيلات المصنفة القروض المعرضة للخطر متجاوزة مجموع حصة قطاعات التجارة والصناعة والبناء والتشييد والزراعة والصيد معاً، بسبب تداعيات الحرب الجارية على القطاع الخاص.

**ثالثاً: مؤشرات القطاع المصرفي وأزمة السيولة:**

- تراجعت حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض المصرفية إلى 22.6% في 2017 مقارنة بـ 28.4% عام 2014، بسبب تدهور مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، وهذا يعكس بوضوح تراجع دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوليد فرص العمل والدخل في المجتمع.

- استحوذت الحكومة على النسبة الأكبر من إجمالي القروض المصرفية والتي وصلت ذروتها 76.7% في 2017 مقارنة مع 69.8% عام 2014 و 31% عام 2008 وهذا يعني أن البنوك كانت تفضل توظيف أصولها المالية في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية (لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة) لأنها تتمتع بدرجة أمان عالية وعوائد مجزية ويمكن تحويلها إلى نقود بسرعة.

بالتالي شكل تمويل الموازنة العامة على مدى سنوات من الزمان ملاذاً آمناً للقطاع المصرفي لاجني عوائد عالية من فوائد الدين العام والهروب من تشوهات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وفي 2017، شكلت القروض المصرفية الممنوحة للحكومة 59.7% من إجمالي ودائع البنوك، ومعظمها في شكل أذون الخزانة التي تعتبر كاملة السيولة وفقاً للقانون.

ومع ذلك، فإن شحة السيولة لدى البنك المركزي وأزمة السيولة في الموازنة العامة أعاقت تسهيل البنوك لأذون الخزانة أو حتى تحصيل الفوائد (نقداً) على الدين العام منذ نهاية عام 2016 واليوم بات القطاع المصرفي بدرجة رئيسية ضحية لأزمة السيولة في الموازنة العامة وانقسام السلطة النقدية في البلاد.

(٢) التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

انخفضت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التقليدية والإسلامية للقطاع الخاص من 536.6 مليار ريال عام 2014 إلى 414 مليار ريال في 2017، أي بحوالي 20.8% وشكلت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.5% عام 2016، وهذا يعكس ضآلة دور القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي في اليمن مقارنة بكثير من الدول العربية ليس فقط أثناء الحرب ولكن حتى قبل الحرب لم تتجاوز تلك النسبة 8% منذ عام 2010 بسبب تشوهات بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في اليمن.

وأن تمتد أزمة الثقة في القطاع المصرفي إلى ما بعد الحرب لفترة طويلة.

وإن البنك المركزي في أي اقتصاد هو بنك البنوك وملجأها الأخير، وهو بنك الحكومة ومسئولاً عن أعمالها المصرفية، وعن إدارة السيولة في الاقتصاد.

ومع انقسام السلطة النقدية في الحالة اليمنية اليوم، تم فقدان السيطرة على السياسة النقدية والمصرفية وأصبح البنك المركزي برأسية في صنعاء وعدن بمثابة خصم البنوك وحكمها لذلك، وقعت البنوك في مأزق معقد.

لذا، يواجه النظام المصرفي في اليمن تحديات مستجدة جسيمة ومتداخلة، ومخاطر عميقة، ادخلته في غيبوبة طويلة وأصبح معها غير قادر على الوفاء بالتزاماته أو القيام بوظائفه الأساسية، وعلى رأس التحديات انقسام السلطة النقدية بين صنعاء وعدن، يليها أزمة السيولة النقدية بالعملة المحلية والاجنبية، ثم انهيار الثقة مع النظام المالي الدولي، وكذلك، أزمة الثقة داخل النظام المصرفي اليمني بين البنوك والبنك المركزي وبين المودعين والبنوك، فضلاً عن القيود على نقل العملة داخلياً وخارجياً.

وفي سبيل تجاوز تلك التحديات فإن مفتاح الحل لا يتجسد في حزمة سحرية من السياسات النقدية والمصرفية، فالسياسات التقليدية ليست مجدية ولا قابلة للتنفيذ، وإنما في التوصل لتسوية اقتصادية لتوحيد السلطة النقدية المنقسمة، ومن ثم تلبية متطلبات معايير الامتثال الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا هو المدخل المجدي والأمن لمعالجة بقية الصعوبات والتحديات التي تعصف بالنظام المصرفي.

وفيما يلي مزيد من الأولويات المقترحة:

١- الحاجة الملحة إلى تسوية اقتصادية لتوحيد البنك المركزي بما يضمن أداء وظائفه في كافة مناطق اليمن بحيادية واستقلالية تامة.

وهذا سيساعد ضمن قضايا أخرى في ما يلي:  
(١) تحسين الثقة في النظام المصرفي والعملة الوطنية، وتوسيع قنوات التواصل مع النظام المالي الدولي.

(٢) تخفيف أزمة السيولة في البنوك، وإعادة العمل بنظام المقاصة والتعامل بالشيكات على مستوى اليمن.

تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاع أصول القطاع المصرفي من 2,810 مليار ريال في 2014 إلى 3,180 مليار ريال في 2017، بحوالي 13.2% ومع ذلك، فإن زيادة الأصول لا تعني في حقيقة الأمر تحسن وضع القطاع المصرفي أو استعادته للتعافي كونها تعود بدرجة رئيسية إلى زيادة كل من أرصدة البنوك لدى البنك المركزي والقروض المقدمة للحكومة التي للأسف أصبحت في حكم المجمدة وغير متاحاً تحصيلها أو تحصيل الفوائد المستحقة (نقداً) عليها وكذلك، ارتفع النقد المحلي في خزائن البنوك خلال عام 2017 كون البنوك لم تعد تضع ودائعها في البنك المركزي.

كما أن مؤشر الأصول خارج السيطرة هو أكثر مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي التي شهدت تغيرات كبيرة ملحوظة خلال الفترة 2014-2017 مرتفعاً إلى 87.4% من إجمالي الودائع المصرفية و 65% من إجمالي الأصول المصرفية في ٢٠١٧، بينما لم يكن يتجاوز 8% خلال عامي 2014 و 2015.

وعليه بصورة أكثر وضوحاً لأزمة السيولة الخانقة التي يمر بها القطاع المصرفي في البلاد مفادها أن حوالي 65% (أي 2,067.7 مليار ريال) من إجمالي أصول البنوك خارج السيطرة وغير متاحة للاستخدام وهي في شكل أوراق مالية حكومية (44%)، وأرصدة (ودائع واحتياطي قانوني) لدى البنك المركزي (15%) وقروض للقطاع الخاص معرضة لخطر عدم السداد (6%).

إن عدوى أزمة السيولة التي تفاقمت منذ نهاية عام 2016 كانت قد بدأت في الموازنة العامة للدولة ثم انتقلت إلى البنك المركزي اليمني فالبنوك التقليدية والاسلامية.

وبالنتيجة أصبحت البنوك غير قادرة على الوفاء بطلبات عملائها في سحب ودائعهم في الوقت المناسب.

مما هز ثقة المودعين في البنوك وعزفوا عن إيداع أموالهم فيها وفي نفس الوقت، توقفت البنوك عن وضع ودائعها في البنك المركزي.

ونظراً إلى أن 1.8 مليون يمني فقط لديهم حسابات بنكية، فإنه يخشى أن يفقد القطاع المصرفي شريحة من عملائه رغم قلتهم أصلاً

٣- نجد ان اجمالي الموجودات والودائع والتمويلات المصرفية، في البنوك اليمنية بشقيها الاسلامي والتقليدي قد شهدت تطوراً ايجابياً (خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤) باستثناء الاربعة أعوام الاخيرة، ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في أسعار النفط، وضعف الإستثمارات الأجنبية نتيجة التوترات السياسية، والأمنية التي شهدتها الساحة اليمنية مؤخراً.

٤- تعرض النشاط المصرفي في اليمن خلال الفترة من 2014 إلى 2017 إلى هزات اقتصادية كبيرة نتيجة لتنافس طرفي الصراع على السيطرة المالية، كما ان انقسام البنك المركزي بين صنعاء وعدن قد مثل تنافساً شرساً بينهما في إدارة البنوك اليمنية بشقيها الاسلامي والتقليدي مما ساهم في فقدان السيطرة على السياسة المالية والنقدية.

٥- يواجه القطاع المصرفي في اليمن أزمة سيولة، وتدهور سعر صرف العملة المحلية، وفقدان الايرادات نتيجة لتجميد الأصول، وتوقف خدمة الدين العام، والعقبات التي تحول دون حرية نقل الاموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجة، والتدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الاموال غير الرسمية

٦- نجد ان ضعف البنوك اليمنية قد مثل عواقب وخيمة، ومن الآثار المترتبة على ذلك تنامي نشاط السوق السوداء بشكل كبير، وزعزعة استقرار سعر الصرف، وكذلك تزايد صعوبة تمويل الواردات من قبل التجار، وكل ذلك قد ساهم بتقويض أي محاولة رامية إلى الاستقرار الاقتصادي.

#### ثانياً: التوصيات يمكن طرح التوصيات الآتية:

١- نوصي البنوك اليمنية الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات المصرفية لمالها من شان ايجابي ولموس في تطور اداء هذه البنوك في جميع مجالاتها الاقتصادية.

٢- على البنوك الاهتمام المتزايد في جذب الودائع المحلية والأجنبية أيضاً لمالها من دور في تيسير اعمال البنوك سواء اكانت هذه الاعمال ادارية أو مالية على مستوى البنك، او اعادة توجيهها نحو الاستثمارات والتسهيلات الممنوحة للعملاء.

(٣) إزالة القيود على التحويلات النقدية بين المحافظات، وتيسير نقل العملات الأجنبية من وإلى اليمن.

(٤) زيادة فرص إصدار الاعتمادات المستندية للتجار بضمانات وتكلفة أقل.

٢- استعادة الدورة النقدية في الاقتصاد وتخفيف أزمة السيولة من خلال استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز لدفع مرتبات كل موظفي الدولة عبر البنوك والبريد.

وكذلك، إلزام مستوردي الوقود والسلع الأساسية بإيداع قيمة مبيعاتهم بالريال اليمني في البنوك مقابل تزويدهم بالنقد الأجنبي اللازم لتغطية اعتماداتهم المستندية.

٣- إلزام البنوك وشركات الصرافة بضرورة التعامل بكافة الأوراق النقدية لعملة الدولار القديمة والحديثة دون تمييز، وصرفها بسعر الصرف نفسه من أجل ضمان حقوق المواطنين وزيادة سيولة النقد الأجنبي في المصارف.

٤- تلبية متطلبات معايير الامتثال للأنظمة المالية الدولية وإعادة بناء الثقة مع البنوك الخارجية والبنوك المراسلة.

٥- تنسيق جمعية البنوك مع هياكل البنك المركزي في صنعاء وعدن والأمم المتحدة لتسهيل نقل العملات الأجنبية الخاصة بالبنوك من وإلى اليمن بصورة دورية.

#### المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن تحديد أهمها على النحو الآتي:

١- نجد ان هناك تنافساً بين البنوك التجارية في مجال تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات التي تساعدها في التطور في نشاطاتها المختلفة.

٢- هناك تطور في القطاع المصرفي اليمني من حيث رأس المال المصرح به، بمعدل مناسب خلال (٢٠٠٠-٢٠١٤) وقد توقف هذا التطور وذلك بسبب الازمة الاقتصادية التي تمر بها اليمن من حروب وازمات اقتصادية خانقة تؤثر في تطور القطاع المصرفي البلد.

كما نستنتج أيضاً أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي لم تصل إلى النسبة المعيارية البالغة ٨%.

العولمة (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٨، صنعاء) اليمن.

٥- الشميري، نصر قائد (٢٠٠٨)، "التطورات النقدية والائتمانية في الجمهورية اليمنية للفترة ٢٠٠٥-١٩٩٥" (مجلة شؤون العصر، السنة الثانية عشرة، العدد الثامن والعشرين، صنعاء) اليمن.

٦- فرحان، حسن ثابت، عبد الله الطوقي (٢٠٠٨) "واقع القطاع المصرفي وفرص الاستثمار المتاحة امامه (مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٢٧ صنعاء) اليمن.

٧- محي الدين، أمين محمد (٢٠١٤)، " دور النظام المصرفي في تنمية الودائع وتسهيل الائتمان في الجمهورية اليمنية " (مجلة شؤون العصر، السنة التاسعة عشر، العددان الثاني والخمسون والثالث والخمسون، صنعاء) اليمن.

٨- عثمان، عمر محمد فهد (٢٠٠٩) " إدارة الموجودات المطلوبة لدي المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة ( أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق) سوريا.

٩- شرهان، ارفق محمد مسعد (٢٠١٧) " تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي -دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادرية، جامعة ذمار) اليمن.

١٠- محمد، عزة احمد جمعة (٢٠٠٥) " التحليل المالي للقوائم المالية وتطورها في البنوك التجارية، (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الازهر) مصر.

١١- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء " كتاب الإحصاء السنوي " للسنوات ٢٠١٥ صنعاء.

١٢- البنوك التقليدية والاسلامية" التقارير السنوية " عدد من السنوات"، صنعاء.

١٣- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني (٢٠١٠-٢٠١٥)، " التقرير السنوي "، صنعاء.

١٤- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية-اليمن (٢٠١٨) العدد ٣٣.

٣- نوصي البنوك العمل والاهتمام على ترشيد التمويلات المصرفية نحو الاستثمارات الحقيقية التي تساعد على تحسن اقتصاد البلد، وتحقيق الوفورات الاقتصادية المتنوعة، فضلاً عن تطور نشاط هذه البنوك بشكل ايجابي.

٤- بما أن هناك تطور إيجابي في النشاط المصرفي، فإنه يُفترض بالمصارف اليمنية (التقليدية، الاسلامية)، أن تعمل على تنمية سوقها المصرفية، من خلال منح مزايا تفضيلية في سياساتها الداخلية والخارجية، والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية أولاً، ثم مصلحة المودعين والملاك في هذه البنوك ثانياً.

٥- توصي الدراسة، إدارة كل مصرف العمل على تطور نشاطه المصرفي من خلال تعزيز التوجه الإستراتيجي له في توسيع سوقه المصرفي، وتنويع خدماته المالية والمصرفية ومصادر حشد الموارد المالية، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ والإجراءات المناسبة، لتقليل مخاطر الائتمان.

٦- توصي الدراسة أطراف الصراع في اليمن إلى تحييد السلطة النقدية عن الصراعات السياسية والامنية، والسعي لتوحيدها، لان النشاط المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بتطور النشاط الاقتصادي إيجاباً أو سلباً وكذلك بالوضع السياسي والأمني.

### المصادر والمراجع

١- إبراهيم منير هندي (٢٠٠٠)، " إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات " (المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية) مصر.

٢- ابن سفاع، علي منصور محمد (٢٠٠٨) "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL-دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧" (مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٢، جامعة عدن الجمعية العلمية لخرجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الادارية) اليمن.

٣- حسين، هندي حسن (٢٠١١) " دور المصارف الاسلامية في تطوير النشاط المصرفي " (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٨) العراق.

٤- حيدر، محمد احمد (٢٠٠٠) " النظام المصرفي في اليمن-الوضع الراهن وتحدي